

القطاع المصرفي .. التحديات وفرص العمل

يقع البنك المركزي في قمة هرم النظام المصرفي العراقي ويمثل اكبر مؤسسة نقدية واقتصادية ورقابية.. وبهذا الوزن الكبير لهذا البنك تثار العديد من الملاحظات عن جودة أداءه ومحفزات عمله أو محدوداته..
وعلينا ان نتوقف عند كل واحدة من هذه العناصر ونرى فيها حدود التطلعات وقيودها.

١. يمكن القول ان صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ مثل انتقاله كبيرة في رسم ملامح السلطة النقدية العراقية لجهتي ابراز استقلاليتها من جهة ودورها الرقابي والإشرافي من جهة ثانية .. كما ان إصدار السلسلة الجديدة من الأوراق النقدية العراقية عام ٢٠٠٣ نقل هذه الأدوات النقدية من المحلية الرديئة إلى العالمية الرصينة.

٢. فتح التغيير السياسي الذي حصل عام ٢٠٠٣ والانتقال في عقيدة الدولة إلى الاقتصاد الحر، شهية المستثمرين ورجال المال والأعمال إلى إنشاء مصارف ومؤسسات غير مصرفية، فوصل عدد المصارف الأهلية إلى نحو (٤٠) مصرف ونحو (١٠) مصارف أجنبية إضافة للمصارف الحكومية، حيث بلغ عدد المصارف العراقية والأجنبية نحو (٥٧) مصرف وهناك مصارف في الطريق.

وتم منح تراخيص إلى نحو (٣٢) شركة تحويل مالي و (٢٠٠٠) شركة صرافة.

وكان اكبر تحدي واجه البنك المركزي هو وجود هذا العدد الكبير من المصارف والمؤسسات غير المصرفية، والإمكانات المحدودة في الرقابة والإشراف عليها، إضافة للمحددات التي رافقت كل أعمال مؤسسات الدولة، ولاسيما الرقابية منها، وهي التحديات الأمنية والضغوط السياسية، وتغلغل الطبقة السياسية في بعض مفاصل الاقتصاد والمال وتأثيراتها على أداء العاملين، بما في ذلك التلويح أو التهديد بالسلطات التي تملكها تلك الأطراف السياسية.

ولولا الاستقلالية التي رسمها القانون للبنك المركزي وللعاملين فيه، لكان الوضع لا يوصف، ولامتدت ملايين الأيدي لهذا البنك لتفرغه من مضامين عمله ورسالته.

٣. انجز البنك المركزي مهام التحول إلى اقتصاد السوق، ولم تؤثر العوامل الخارجية ومحددات الضائقة المالية التي وصمت مسيرة الدولة منذ عام ٢٠٠٣ على تحقيق أهدافه واهمها تحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية والعمل على الحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على أساس التنافس في السوق.

إضافة إلى تعزيز التنمية المستدامة وإتاحة فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق.

فقد ضمن البنك استقرار أسعار الصرف طيلة السنوات الماضية، وحاول ونجح في الحفاظ على النظام المالي ثابتاً وقائماً على التنافس في السوق.

كما اسهم، خصوصاً من خلال مبادرته لإطلاق (٦) ترليون دينار عراقي في السعي لتعزيز التنمية واستدامتها، وحقق ثبات أسعار الصرف واستقرارها، إضافة إلى إسهام مبادرته في خلق فرص عمل بما يضمن تحقيق الرخاء في العراق.

٤. دلت السنوات المنصرمة بعد عام ٢٠٠٣ على ركون معظم مؤسسات الدولة المسؤولة عن الرقابة والسيطرة على النشاط الاقتصادي والمالي إلى السكون وعدم الدخول جدياً في تنظيم النشاط الاقتصادي ولاسيما نشاط التجارة الخارجية .. ولم تكلف تلك المؤسسات حالها لإنجاز نظام معلومات وطني رصين ومثله نظام جباية للكمارك والضرائب .. ولم تتكفل مؤسسات وزارة التجارة بإعداد أي خطط أو ضوابط لتنظيم حركة السلع والبضائع الداخلة للعراق ولم تبادر إلى إعداد مناهج للاستيراد تعبر عن تفضيلات الدولة وأولوياتها لخلق نوع من الضبط يمكن ان يعتمده البنك المركزي وهو يمارس أعماله لتمويل التجارة الخارجية من نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية.

واعتقدت مؤسسات الدولة الرقابية والسياسية أن هذه إحدى وظائف البنك المركزي وعليه أن يضع أولويات التجارة الخارجية والتحقق من صحة الوثائق المعززة لإدخال السلع للعراق، كما اعتقدت ان على البنك المركزي أن يقرر معقولية أسعار السلع المستوردة وأن يرفض أو يقبل هذه السلعة أو تلك لأنه يملك الأجوبة على أي السلع ضرورية للشعب العراقي وأيها غير ضرورية. ولم تتفع كل محاولات البنك المركزي للإقناع وتحديد المهام والأدوار.

٥. كما واجه البنك المركزي مشاكل في تحديد بعض المفاهيم لدى العديد من المهتمين خصوصاً بعض المفاهيم لدى غير المتخصصين منهم، واختلطت الأمور عليهم فاصبح بيع الدولار لتمويل التجارة الخارجية غسل للأموال، وأصبح فتح الاعتماد نوع من تهريب العملة، ومنح رخصة لتأسيس شركة فساد إداري، ولم يتدخل أحد للوقوف إلى جانب البنك المركزي وتشكيلاته عندما يعارض محاولات تدخل سياسي أو نائب أو مسؤول في التأثير على القرارات والإجراءات الإدارية وأعمال قواعد العمل المكتوبة والمحددة سلفاً.

وصارت حرب الإشاعات ووسائل الإعلام ووسائل للطعن بالمؤسسة والعاملين فيها.. وصار بعض أصحاب المصارف يتحركون وتحت (إبطهم) نائب أو مسؤول أو سياسي، ويتصرفون مع بعض العاملين في البنك المركزي بالتلميح أو التصريح، وعادة تكون النتائج معلومة لمن يصمد أمام التلميح أو التصريح أو التهديد..

في هذا الجو المسموم والملغوم عملنا في البنك المركزي وراقبنا المصارف والشركات وأسنا منظومة رقابة تستحق التوقف عندها والتبشير بركانزها والبناء عليها.

٦. باشر البنك المركزي بسد الثغرات الرقابية والفجوات التي أوجدتها الظروف والمحددات التي أوضحناها، وتقدم في منجزه خطوات عديدة.. ومنها:-

أ- اطلاق خطته الاستراتيجية للأعوام ٢٠١٦-٢٠٢٠ وهي خطة تحدد الرسالة والأهداف وتبني مؤسسة واعدة .

ب-بدأ البنك المركزي جهود تعاون لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع أهم المؤسسات الدولية المعنية وهي البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي والخزانة الأمريكية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى، للاستفادة من المعلومات والخبرات المتوفرة لتلك المؤسسات. ونتلقى معلومات مهمة لتأشير أسماء المؤسسات والأشخاص الذين يتعاملون مع المنظمات الإرهابية أو يسهلون عملها، وتم تنظيم مذكرة تفاهم مهمة مع الفدرال الأمريكي لتزويدنا بالمعلومات آنفة الذكر بما في ذلك الأسماء المدرجة على قوائم الاوفاك OFAC .. وسوف يتم فحص اسم كل زبون قبل تنفيذ طلب شراء الدولار (اعتماد مستندي أو حوالة).

٧. يتجه البنك المركزي إلى تفعيل نظام مساءلة و عقوبات على ضوء خطوات مسبقة تكون نافية للجهالة لكل المتعاملين في الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، وخصوصاً في مجال الامتثال وبذل العناية ومبدأ (اعرف زبونك)، لان الخطر الذي يحيق بالاقتصاد الوطني وثروات البلاد والأمن القومي لها يتطلب تضافر الجهود لفرز المتعاملين مع القوى المعادية للشعب العراقي وفي مقدمتها داعش الإرهابي والمنظمات الإرهابية الأخرى، إضافة إلى مكافحة ممارسات الفساد وهدر المال العام.

٨. باشرنا بتشغيل احد اهم الأنظمة للاستعلام الائتماني في العالم والذي سيضمن مركزية المعلومات ومراقبة المتعاملين مع المصارف للحصول على الائتمانات منها لضمان عدم حصول زبائن غير جيدين في بعض المصارف على قروض أو كفالات لدى مصارف أخرى.